

Distr.: General  
7 February 2013  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة السادسة عشرة  
جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

تقرير وطني مُقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

بنغلاديش

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

## أولاً - مقدمة

١- بنغلاديش أمة وُلدت من رحم حرب تحرير بطولية ضحّى فيها ٣ ملايين شهيد بأرواحهم و ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة بشرفهن لا لشيء سوى تحقيق تطلعات البلد إلى الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والعلمانية والعدالة، وهي تفخر بديمقراطيتها البرلمانية النابضة بالحياة والقائمة على التعددية ومجتمعها العلماني المتعدد الأديان والأعراق والثقافات.

٢- وعملت حكومة التحالف الكبير بقيادة رابطة عوامي، منذ أن حصلت على أغلبية ساحقة وتسلمت السلطة من حكومة مؤقتة غير منتخبة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على سبيل الأولوية لتحقيق أكبر عدد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والسياساتية سعياً منها لإعادة تأكيد تعهداتها الانتخابي بدعم الحقوق الأساسية وسيادة القانون، والارتقاء بالوطن إلى صف البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢١. وتراوحت بعض المبادرات البارزة بين تعزيز التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما الحريات المدنية، ووضع نماذج إنمائية جديدة لإعمال الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. وقد سن البرلمان ١٩٦ قانوناً جديداً لتسريع وتيرة تنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية المواتية للفقراء والتي تخدم صالح الشعب، في إطار رؤيتها لعام ٢٠٢١. وترتقي تطلعات الحكومة في مجال حقوق الإنسان من أجل تمكين الشعب إلى رؤية دولية لتحقيق سلام وتنمية شاملين، تتجسد في نموذج 'تمكين الناس والتنمية' الذي اقترحه رئيسة الوزراء الشبيخة حسينة، وأيدته الأمم المتحدة في العام الماضي<sup>(١)</sup>.

٣- ورغم تحديات هائلة تتمثل في قلة الموارد والقدرات وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، أحرزت بنغلاديش تقدماً ملحوظاً صوب تحقيق بعض الأهداف الرئيسية من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية والصحة، ورفع وتيرة التنمية البشرية مقارنة ببلدان أخرى في جنوب آسيا<sup>(٢)</sup>. ولا تزال آفاق بنغلاديش الاقتصادية مواتية في فترة تشهد ركوداً عالمياً، حيث يستند توسعها الاقتصادي إلى نمو قوي في الاستثمار والاستهلاك الخاصين، يدعمه تزايد مطرد في التحويلات المالية<sup>(٣)</sup>. ولئن كان هذا التقرير يسعى لرصد ما أحرزته بنغلاديش من تقدم منذ استعراضها الدوري الشامل الأخير في عام ٢٠٠٩، فهو يقر أيضاً، على نحو مسؤول، بالمجالات التي نحتاج فيها إلى قطع أشواط إضافية في التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتحقيق لشعبنا قدراً أكبر من التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي بمزيد من الحرية<sup>(٤)</sup>.

## ثانياً - المنهجية

٤- أجرت الحكومة، منذ مرحلة مبكرة من إعداد هذا التقرير، عدة مشاورات واسعة وشاملة مع أصحاب المصلحة المعنيين مثل الهيئات القانونية، وبخاصة اللجنة الوطنية لحقوق

الإنسان، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء العاملين في مجال حقوق الإنسان والتنمية (المرفق بـ). وشاركت الحكومة في المقابل أيضاً في اجتماعات التشاور التي نظمتها الجهات المعنية بحقوق الإنسان. ويتضمن هذا التقرير المعلومات التي وردت من الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة التي شاركت أيضاً بنشاط في اجتماعات التشاور مع أصحاب المصلحة. وقد روعيت في إعداد هذا التقرير توصيات وملاحظات الجهات المعنية من أصحاب المصلحة. ويركز هذا التقرير أيضاً على آخر المستجدات بشأن تنفيذ التوصيات التي وافقت عليها بنغلاديش في استعراضها الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩ (المشار إليه في مختلف الفروع ذات الصلة) والتطورات الهامة وأفضل الممارسات في حالتها العامة لحقوق الإنسان منذ ذلك الحين.

## ثالثاً - الإصلاحات المعيارية والمؤسسية التي نُفذت منذ عام ٢٠٠٩ لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

٥- أجرت الحكومة، منذ عام ٢٠٠٩، إصلاحات غير مسبوقه من أجل تمكين آلياتها التشريعية والمؤسسية والسياساتية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها [التوصية ٥].

### تعزيز إطار حماية حقوق الإنسان

#### الدستور

٦- دستور بنغلاديش هو القانون الأسمى في البلد ويكفل جميع الحقوق والحريات الأساسية باعتبارها حقوقاً يمكن التنازلي بشأنها<sup>(٥)</sup>. ولا يجوز أن يكون أي قانون من القوانين في بنغلاديش مخالفاً للدستور<sup>(٦)</sup>. ومع أن الدستور يضمن عدم التمييز والمساواة في الحماية القانونية لجميع المواطنين، فهو يسمح بالعمل الإيجابي من أجل تحسين حالة المرأة والطفل وشرائح المواطنين المحرومة. وينص الدستور أيضاً على المبادئ الأساسية لسياسات الدولة<sup>(٧)</sup> التي تُلزم الحكومة بضمان التقدم الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمواطنين. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، أعاد البرلمان في التعديل التاريخي الخامس عشر للدستور إقرار المبادئ الأساسية لدستور عام ١٩٧٢ وأدرج بعض الحقائق التي ظهرت على رأس البرنامج الوطني.

#### البرلمان واللجان البرلمانية الدائمة والتشريعات الوطنية

٧- ما زال البرلمان الوطني، الذي يضم ٣٥٠ مقعداً، بفضل صلاحياته العامة في مجال التشريع، أهم مؤسسة ديمقراطية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشكل البرلمان التاسع، في

دورته الأولى في عام ٢٠٠٩، ٥٠ لجنة برلمانية دائمة يترأسها، للمرة الأولى في بنغلاديش، أعضاء من فرق المعارضة، تعزيزاً للتعددية والمساءلة.

٨- ومنذ الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩، سن البرلمان التاسع ١٩٦ تشريعاً (المرفق جيم)، يتناول معظمها حقوق الأشخاص السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية، ولا سيما للنساء والأطفال والأقليات العرقية والعمال والمهمشين اجتماعياً، وغيرهم. وقد سُنت هذه التشريعات الوطنية بهدف الوفاء على نحو أفضل بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان [التوصية ٤]. وتشمل أهم القوانين الجديدة ما يلي:

- قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩؛
- قانون مكافحة الإرهاب، ٢٠٠٩؛
- قانون الحق في المعلومات، ٢٠٠٩؛
- قانون المؤسسات الثقافية الخاصة بالأقليات العرقية، ٢٠١٠؛
- قانون (منع) العنف المترلي (والحماية منه)، ٢٠١٠؛
- قانون تسجيل الهوية الوطنية، ٢٠١٠؛
- قانون الصندوق الخاص بتغير المناخ، ٢٠١٠؛
- قانون المحكمة البيئية، ٢٠١٠؛
- (إلغاء) قانون المصابين بالجذام، ٢٠١١؛
- قانون مكافحة غسل الأموال، ٢٠١٢؛
- قانون المنافسة، ٢٠١٢؛
- قانون إدارة الكوارث، ٢٠١١؛
- قانون (إعادة تأهيل) المتسولين والمتشردين، ٢٠١١؛
- قانون تسجيل الزواج الهندوسي، ٢٠١٢؛
- قانون منع ومكافحة الاتجار بالبشر، ٢٠١٢؛
- قانون المساعدة القانونية المتبادلة في الشؤون الجنائية، ٢٠١٢؛
- قانون مكافحة الأعمال الإباحية، ٢٠١٢؛
- قانون الصندوق الاستئماني التابع لرئيسة الوزراء الخاص بالمساعدة في مجال التعليم، ٢٠١٢.

## المحكمة العليا

٩- إن المحكمة العليا هي أسمى سلطة قضائية وقراراتها ملزمة لجميع المحاكم الفرعية والسلطتين التنفيذية والقضائية. وتشكل المراجعة القضائية أهم صلاحيات المحكمة العليا والغرض منها إعمال الحقوق الأساسية. وفي عدد كبير من الحالات، اعترفت المحكمة العليا بحقوق الإنسان التي لم تُدرج بشكل صريح في الدستور باعتبارها حقوقاً أساسية، وفرضت تضمين النظام القانوني الوطني أحكام المعاهدات الدولية<sup>(٨)</sup>.

## تدابير السياسة العامة

١٠- أبدت الحكومة، منذ الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩، التزامها بحقوق الإنسان من خلال اعتماد عدد من السياسات الجديدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأهم هذه السياسات ما يلي:

- السياسة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال، ٢٠١٠؛
- السياسة الوطنية للتعليم، ٢٠١٠؛
- السياسة الوطنية لحقوق الطفل، ٢٠١٠؛
- سياسة حماية خدم المنازل ورعايتهم، ٢٠١٠؛
- سياسة العمل الوطنية، ٢٠١١؛
- السياسة الوطنية لتطوير المهارات، ٢٠١١؛
- السياسة الوطنية لتنمية المرأة، ٢٠١١؛
- السياسة الوطنية المتعلقة بالأطفال، ٢٠١١.

## رابعاً- توطيد الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

### اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

١١- أعطت الحكومة الأولوية، منذ الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩، لتحويل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى المؤسسة الرئيسية التي تشرف على إعمال حقوق الإنسان في بنغلاديش [التوصيتان ٦ و ٧]. ومن خلال تعيين رئيس مرموق، عززت اللجنة مصداقيتها وخضعت لإعادة تنظيم شاملة وضمنت الحصول على تصنيف في الفئة 'باء' من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتكفل اللجنة الوطنية استقلالها الوظيفي بفضل تمتعها بالحرية في استخدام الميزانية المخصصة لها وضمان استمرار

رئيسها وأعضائها في مناصبهم. وتنظر الحكومة فعلياً في زيادة تعزيز الموارد المالية والبشرية للجنة. وقد أنشأت اللجنة الوطنية نظاماً إلكترونياً لإدارة الشكاوى.

١٢- ويخول قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩ اللجنة ممارسة صلاحيات التحقيق من تلقاء نفسها للنظر في أي انتهاك مزعوم لحقوق الإنسان. وتشمل ولايتها، في جملة أمور، إلزام الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والسلطات العامة الأخرى بتقديم تفسيرات، وزيارة السجون أو المراكز الإصلاحية، ورفع التماسات إلى دائرة المحكمة الأعلى درجة نيابة عن المشتكي، وممارسة سلطات محكمة مدنية لدى إجراء أي تحقيق.

### لجنة مكافحة الفساد

١٣- تعمل لجنة مكافحة الفساد باعتبارها مؤسسة مستقلة للتحقيق في الجرائم المتصلة بالفساد وملاحقة مرتكبيها. وقد أجرت الحكومة الحالية إصلاحات هامة لضمان استقلالية اللجنة [التوصية ٢٤]. وحظيت اللجنة بثقة الجمهور من خلال استدعاء وزراء وأعضاء في البرلمان وزعماء سياسيين ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وكبار رجال الأعمال.

١٤- ولا يزال (تعديل) قانون لجنة مكافحة الفساد لعام ٢٠١٢ معروضاً على البرلمان الوطني لتعزيز سلطاتها المؤسسية وقدرتها على مكافحة الفساد. وشكلت اللجنة لجان منع الفساد في ٩ مناطق حضرية كبرى، و ٦٢ مقاطعة، و ٤٢١ مقاطعة فرعية (upazillas) بهدف توعية المواطنين بحركة مكافحة الفساد وتعزيزها [التوصية ٢٤].

### اللجنة الوطنية للانتخابات

١٥- تناط باللجنة الوطنية للانتخابات مهمة إجراء الانتخابات في بنغلاديش. وعين الرئيس كبير مفوضي الانتخابات الجديد عن طريق عملية اختيار تشاورية في عام ٢٠١٢. وقد أدى قانون لجنة الانتخابات لعام ٢٠٠٩ وما تبعه من إصلاحات إلى فصل اللجنة عن السلطة التنفيذية لضمان استقلاليتها. ومُنحت اللجنة الاستقلال المالي أيضاً.

### لجنة القانون في بنغلاديش

١٦- لجنة القانون هي هيئة قانونية مخولة سلطة التوصية بسن أو تعديل أو إلغاء قوانين تتعلق بالحقوق الأساسية وقيم المجتمع. وتضطلع اللجنة بمهمة تدوين القوانين وتقديم المشورة بشأن إصلاح النظام القضائي. وقبل وضع الصيغة النهائية لمشاريع القوانين، تتشاور اللجنة مع مختلف الجهات المعنية وتلتزم منها مقترحات وتنظر فيها. وأعدت اللجنة، منذ عام ٢٠٠٩، عدداً من التقارير بشأن إصلاح القوانين لتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك إلغاء العقوبة البدنية، ومنع التحرش الجنسي في المؤسسات التعليمية وأماكن العمل، ومنع العنف ضد المرأة،

وحماية ضحايا الجرائم الخطيرة والشهود عليها، وضمان الفصل السريع في القضايا المدنية والجنائية، وإصلاح القوانين الهندوسية المتعلقة بالأسرة. وتعمل لجنة القانون حالياً على إعداد تقارير عن حماية حقوق الفئات المهمشة والمحرومة، وسن قوانين جديدة بشأن الإهمال الطبي، ومنع التعذيب والموت أثناء الاحتجاز لدى الشرطة.

## لجنة الإعلام

١٧- أنشئت لجنة الإعلام بموجب قانون الحق في المعلومات لعام ٢٠٠٩ لتكفل للمواطنين الحصول على المعلومات في المجالين العام والخاص. وتتمتع اللجنة بسلطة فرض عقوبات قانونية على الإخلال بقانون الحق في المعلومات، بما في ذلك امتناع أي منظمة عامة أو خاصة عن تقديم المعلومات إلى شخص يطلبها.

## المنظمة الوطنية لخدمات المعونة القانونية

١٨- أنشأت حكومة بنغلاديش، من خلال قانون عام ٢٠١٠ بشأن المساعدة القانونية، أول مؤسسة للمساعدة القانونية في البلد، وهي المنظمة الوطنية لخدمات المعونة القانونية، من أجل تسهيل وصول المواطنين الفقراء إلى العدالة وإنفاذ حقوقهم. وقد وضعت المنظمة خطوطاً هاتفية مجانية يسهل على المواطنين الاتصال بها. وتقدم المنظمة خدماتها من خلال لجان المساعدة القانونية في المقاطعات التي تعمل في جميع المناطق. وتخصص كل واحدة من لجان المساعدة القانونية في المقاطعات صندوقاً للمساعدة القانونية تموله الحكومة.

## المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

١٩- تفخر بنغلاديش بما تضمه من منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني البالغة الحيوية التي تحظى بتقدير دولي، وتكمل جهود الحكومة في مجال تعزيز حقوق الإنسان والتنمية والحوكمة الجيدة. وقد أقامت الحكومة الحالية شراكة مؤسسية قوية مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تسهم بنشاط في عملية وضع قوانين وسياسات حقوق الإنسان في إطار متابعة الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩ [التوصية ٤٢]. ووفقاً للمكتب المعني بشؤون المنظمات غير الحكومية، يضم البلد حالياً ١٧٠ منظمة غير حكومية. وتعمل هذه المنظمات بنشاط في مجموعة واسعة من الأنشطة مثل التمويل الصغير، والتخفيف من حدة الفقر، وإدارة الكوارث، وحماية البيئة، والاهتمام بالفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقات البدنية والذهنية، والتعليم والتدريب غير الرسميين، والدعوة في مجال حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والحوكمة الجيدة. وترحب

الحكومة بالتقليد المتمثل في إسهام المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية في تعزيز النظام الوطني لحقوق الإنسان.

## الصحافة ووسائل الإعلام

٢٠- تعتبر وسائل الإعلام المتسمة بالنشاط واليقظة مؤسسة ديمقراطية قائمة بذاتها لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتمتين الديمقراطية. وتسهر الحكومة بعناية على أن تضطلع وسائل الإعلام دائماً بدورها بحرية تامة. وقد أصدرت الحكومة الحالية تراخيص لـ ١٤ قناة تلفزيونية خاصة جديدة، و ١٤ قناة إذاعية مجتمعية جديدة، و ٧ قنوات إذاعية خاصة جديدة تبث على التضمين الترددي.

## المواطنون

٢١- تحول المادة ١٠٢ من الدستور المواطنين إمكانية إنفاذ حقوقهم الأساسية عن طريق تدخل المحكمة العليا. وقد أقرت المحكمة العليا، من خلال التفسير، حق الأفراد في إقامة الدعاوى في إطار المصلحة العامة<sup>(٩)</sup>.

## خامساً - الواجبات والالتزامات القانونية الدولية

٢٢- أكدت بنغلاديش من جديد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال تعهدها الواضح بدعم مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والسلام والأمن الدوليين، واحترام القانون الدولي، ورفض الاستعمار والعنصرية. وبنغلاديش طرف في ١٦ صكاً دولياً من صكوك حقوق الإنسان، وسنت قوانين محلية لتنفيذ هذه الصكوك. وصدقت بنغلاديش، خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨ (٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠)؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ (١٣ تموز/يوليه ٢٠١١)؛ وتعديل بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، ييجين، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠). وتلتزم بنغلاديش دائماً بالتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. فمنذ الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩، زارت المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، والمقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي بنغلاديش، بينما وُجّهت الدعوة إلى المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه لزيارة البلد في مستهل عام ٢٠١٣ [التوصية ١٢]. وفي غضون ذلك، قدمت بنغلاديش تقريرها



الدورين إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل وبدأت تعمل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تعزيز القدرة على تقديم التقارير إلى الهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [التوصيتان ٣٩ و ٤٠].

## سادساً- أفضل الممارسات والتحديات

٢٣- تعتقد بنغلاديش أن جميع حقوق الإنسان متساوية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة ويعضد بعضها بعضاً. ولا يمكن للأشخاص الذين لا يحظون بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن يتمتعوا تمتعاً حقيقياً بالحقوق المدنية والسياسية. وانطلاقاً من هذه القناعة، تركز حكومة بنغلاديش على اتباع نهج متوازن لتأسيس أفضل الممارسات بهدف تعزيز وحماية كلتي فئتي الحقوق.

## سابعاً- الحقوق المدنية والسياسية

### توطيد الديمقراطية

٢٤- لقد استخلصت بنغلاديش دروساً هامة من الشرور السياسية والاجتماعية التي نجمت عن الإطاحة غير المشروعة بالحكومات المنتخبة ديمقراطياً. وقد أعلن في التعديل الدستوري الخامس عشر إعلاناً صريحاً أن كل فعل يسعى لإلغاء الدستور أو تعليقه يُعتبر تخريباً على الفتنة ويعاقب عليه بأقصى العقوبات المنصوص عليها في القانون.

### الانتخابات الحرة والتزيهة

٢٥- خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، أجرت لجنة الانتخابات ٥٥٠٩ انتخابات على جميع مستويات الحكم، شملت ١٥ انتخاباً برلمانياً فرعياً وعدة انتخابات للمجالس البلدية. وتميز كل واحد من هذه الانتخابات بالحرية والتزاهة والمصداقية، ولم يُسجل أي ادعاء فيما يتعلق بسيرها أو نتائجها. وفي إطار الإعداد للانتخابات البرلمانية المقبلة، تُجري اللجنة مشاورات مع جميع الأحزاب السياسية الرئيسية وتعمل حالياً على تحديث قائمة الناخبين وإدراج صورهم فيها، ومن المقرر أن يُسجل فيها ٧ ملايين ناخب جديد.

## الحكومة المحلية

٢٦- ترى بنغلاديش أن وجود نظام حكومات محلية قوي أمر حاسم الأهمية لتحقيق التنمية على المستوى الشعبي. وفي عام ٢٠٠٩، قامت لجنة الانتخابات بتنظيم انتخابات لشغل مناصب في ٤٨١ مقاطعة فرعية. وقد بُعثت الحيوية في مجالس المقاطعات بتعيين مديرين بعد جمود طويل. وشُكلت ثلاثة مجالس بلدية جديدة حيث يَضلع الممثلون المنتخبون بمهامهم.

٢٧- وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، اُنْتُخِبَ ٥٧ ٣٧٣ رئيساً وعضواً في ٤٤٢١ مجلساً قروياً، و١٤٤٣ رئيساً ونائباً للرئيس في ٤٨١ مقاطعة فرعية، و٣٧٨٢ رئيس بلدية ومستشاراً في ٢٨٢ بلدية، فضلاً عن ٤ رؤساء بلديات و١٧١ مستشاراً في أربعة مجالس بلدية. وشهدت تلك الفترة انتخاب ما مجموعه ٦٣ ١٩٤ ممثلاً شعبياً.

## ضمان العدالة وسيادة القانون

### استقلال القضاء

٢٨- قامت الحكومة، منذ الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩، بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية من خلال تعديل قانون الإجراءات الجنائية لعام ١٨٩٨، لتمتع الهيئات القضائية الابتدائية والهيئات القضائية العليا باستقلال تام [التوصية ٢٥]. وبغية مواصلة تعزيز إقامة العدل، أنشئت لجنة الخدمات القضائية، وهي لجنة مستقلة، ولجنة مرتبات موظفي القضاء، ومعهد التدريب على الإدارة القضائية.

### إمكانية اللجوء إلى القضاء وإقامة العدل

٢٩- خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، التمس ٤٦ ٧٣٧ شخصاً، من بينهم ٢٣٤ طفلاً، المساعدة القانونية الوطنية، وتلقوها تحت إشراف المنظمة الوطنية لخدمات المعونة القانونية. وقد بُت في ما مجموعه ١٨ ٦٢٥ قضية مدعومة بالمساعدة القانونية. وتشجع المنظمة بنشاط عملاءها على تسوية منازعاتهم عن طريق الآلية البديلة لتسوية المنازعات. ومنذ عام ٢٠١٠، عُيِّنَ موظفون متفرغون معنيون بالمساعدة القانونية في جميع المقاطعات البالغ عددها ٦٤ مقاطعة ودُربوا على استخدام أموال المساعدة القانونية بفعالية. وتُحوَّل محاكم القرى في المناطق الريفية ومجالس التوفيق البلدية في المناطق الحضرية صلاحية البت في القضايا المدنية والجنائية البسيطة.

٣٠- وعُيِّنَ ٧١ قاضياً في محاكم الدرجة العليا و١٢٥ قاضياً في المحاكم الفرعية للحد من تراكم القضايا. وقد خضع نظام إقامة العدل في المحاكم العليا والمحاكم الابتدائية للرقمنة.

### وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب

٣١- شرعت حكومة بنغلاديش في إجراء عدد من المحاكمات ليُقدّم إلى العدالة مرتكبو بعض الجرائم البشعة التي لا تزال تشكل بلاءً على النفسية الوطنية والنسيج الاجتماعي السياسي [التوصية ١٠].

### محاكمة المتهمين بقتل بنغاباندو

٣٢- اغتيل في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ أب الأمة ورئيس بنغلاديش آنذاك، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن و١٨ فرداً من أفراد أسرته. وفُرض القانون العسكري في البلد وصدر مرسوم بالتعويض عن الرئيس المدعوم بالجيش آنذاك، والذي اعتبرته المحكمة العليا في وقت لاحق رئيساً غاصباً. ومنحت الحكومة الحصانة من الملاحقة القضائية للقتلة الذين اعترفوا بقتل بانغاباندو. وبعد مرور ٣٤ عاماً، تخلصت الأمة من هذا العار عندما أصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة العليا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، حكمها في قضية القتل. وتصدر الإشارة إلى أن هذا الحكم صدر عن نظام قضائي مستقل وشفاف تُتبع فيه كل الإجراءات القانونية الواجبة، ولم يصدر عن أي هيئة قضائية خاصة أو محاكم خاصة. وثبّن المحاكمة عزم الحكومة على تعزيز ثقافة الديمقراطية بردع من يحاول تغيير المسار السياسي من خلال الاغتيالات.

### محاكمة المتهمين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية

٣٣- بغية محاكمة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الدولية المرتكبة خلال حرب التحرير في عام ١٩٧١، وهو تطلع لظالما أبداه مواطنو بنغلاديش، أنشأت الحكومة، في عام ٢٠١٠، محكمة الجرائم الدولية لبنغلاديش. ومن الجدير بالذكر أن إحدى أشنع جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في القرن العشرين هي الآن معروضة على القضاء أمام محكمة محلية مخولة ولاية البت في جرائم معرفة تعريفاً دولياً بموجب قانون محكمة الجرائم الدولية لعام ١٩٧٣. وتجري هذه المحاكمة في محاكم مفتوحة ومستقلة، بحضور وسائط الإعلام ومراقبين مستقلين، لضمان الامتثال لشروط المحاكمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية واتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وتخضع إجراءات الادعاء والدفاع للرقمنة. وينص نظام المحاكم الداخلي على تدابير حماية الضحايا والشهود. وتوجد حالياً إحدى عشرة قضية قيد المحاكمة وقضيتان بلغتا المرحلة النهائية بينما بُت فعلاً في قضية واحدة انتهت بإدانة المتهمين.

### محاكمة المتهمين بالضلوع في تمرد وحدة بنادق بنغلاديش

٣٤- أُجريت محاكمة المتهمين بالضلوع في تمرد وحدة بنادق بنغلاديش، الذي حدث في شباط/فبراير ٢٠٠٩ وأدى إلى وفاة ٧٨ شخصاً وإصابة آخرين، في محاكم مفتوحة لضمان

العدل في معاملة المتهمين. وقد انتهت محاكمة ٦٠٤١ فرداً من أفراد الوحدة بتهمة التمرد. وحُكم على ٩٢٦ ٥ منهم بالسجن لفترات مختلفة. ولا تزال محاكمة ٨٥٠ فرداً لارتكاب جرائم القتل وغيرها من الجرائم جارية. وفي أعقاب التمرد، سن البرلمان قانون عام ٢٠١٠ بشأن حرس حدود بنغلاديش، لإعادة تشكيل هذه القوات.

## ثامناً - الشفافية والحوكمة

### المراقبة والمساءلة البرلمانيات

٣٥ - ظهرت اللجان البرلمانية الدائمة الخمسون كآلية رقابة فعالة توفر نطاقاً أوسع لمشاركة المواطنين في مجال الحوكمة. وتنظر هذه اللجان في مشاريع القوانين وغيرها من الإجراءات التشريعية وتقوم باستعراض ورصد إنفاذ التشريعات. وتحقق اللجان في أنشطة الوزارات التي تدخل ضمن نطاق اختصاص كل منها وفي الشكاوى الخطيرة المتعلقة بتلك الوزارات، وقد تلتبس تفسيرات من جميع الجهات المعنية، بما يشمل الوزراء والموظفين العموميين.

### تدابير مكافحة الفساد

٣٦ - حققت لجنة مكافحة الفساد، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، في ٧٩٠ ٤ شكاوى وأحالت إلى المحاكم ٢١٣ ١ قضية تتعلق بادعاءات الفساد. وقدمت اللجنة لوائح اتهام في ٢٠٨٧ قضية وكفلت البت بسرعة في القضايا. وتمكنت اللجنة، في الآونة الأخيرة، من أن تسترد إلى بنغلاديش الأموال المغسولة بصورة غير قانونية. وشكلت اللجنة أيضاً ١٤ ٠٩٧ تحالفاً للتراثة في المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء البلد. وتحتفل اللجنة كل عام باليوم الدولي لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر وبأسبوع منع الفساد في الفترة من ٢٦ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل.

### الاستراتيجية الوطنية للتراثة

٣٧ - وافق مجلس الوزراء على الاستراتيجية الوطنية للتراثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ من أجل القيام بمبادرة شاملة ومنسقة للقضاء على الفساد في جميع مناحي الحياة الوطنية.

## الحق في المعلومات

٣٨- خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، تلقت لجنة الإعلام ٣٠٦ شكوى، أحيط علماً بـ ١٣٨ منها، وحُلت منها ١٣٥ شكوى، وعولجت ١٤٦ عن طريق البلاغات. وفي عام ٢٠١١ وحده، قُدم ٧ ٨٠٨ طلبات إلى مختلف السلطات للحصول على معلومات بموجب قانون الحق في المعلومات، بُت في ٩٧ في المائة منها. ومنذ عام ٢٠٠٩، نظمت لجنة الإعلام اجتماعات للتوعية العامة والتدريب في المدن على صعيدي المحافظات والمقاطعات. وتلقى ٢ ٢٩٩ مسؤولاً معيّناً تدريباً على قانون الحق في المعلومات قدمته لجنة الإعلام. وأرسل متعهدو خدمات الهاتف المحمول ملايين الرسائل القصيرة بشأن القانون لتوعية الجمهور.

## ميثاق المواطنين

٣٩- وضعت معظم الوزارات والوكالات الحكومية موثيق المواطنين الخاصة بها من أجل إطلاعهم بشكل أفضل على الخدمات التي تقدمها، وكذلك على سبل الانتصاف في حالة عدم توفير تلك الخدمات على النحو الواجب. وموثيق المواطنين متاحة في المواقع الإلكترونية.

## حماية المبلغين عن الفساد

٤٠- تشجع بنغلاديش المبلغين عن الفساد على إبلاغ السلطات المختصة بالممارسات الفاسدة. وقد سن البرلمان قانون (حماية) الكشف عن المعلومات المتصلة بالمصلحة العامة لعام ٢٠١١ من أجل حماية المبلغين عن الفساد الذين يمكن أن يخبروا السلطات العامة بالأنشطة التي تضر بالقانون والنظام والأمن.

## الإدارة الإلكترونية

٤١- أنشأت حكومة بنغلاديش وزارة جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتمدت السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٠٩ لتجسيد رؤية الحكومة الحالية فيما يتعلق ببناء 'بنغلاديش رقمية'. وسن البرلمان أيضاً القانون الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٠٩. ولدى بنغلاديش حالياً مراكز للخدمات الإلكترونية في جميع المقاطعات وفي ١٤٧ مقاطعة فرعية ونحو ٤ ٧٠٠ مجلس قروي. ويوجد حالياً زهاء ٨ ٠٠٠ مكتب بريد في المناطق الريفية و ٥٠٠ مكتب بريد في المقاطعات الفرعية في طور التحول إلى مراكز إلكترونية. ويستخدم السكان الذين يعيشون في المناطق النائية هذه المراكز للوصول إلى الاستثمارات والمعلومات الحكومية، ونتائج الامتحانات العامة والمعلومات المتعلقة بالزراعة والصحة والتعليم والقانون. وزادت كثافة الربط بالخطوط الهاتفية في البلد

حالياً لتصل إلى ٦١ في المائة بينما وصلت نسبة الربط بالإنترنت إلى ٢١,٣ في المائة. وبتزايد إجراء المشتريات العامة في إطار نظام العطاءات الإلكترونية. وتُنفذ برنامج لرقمنة نظام تسجيل الأراضي.

## تاسعاً - الحق في الحياة والحرية

### أجهزة إنفاذ القوانين وحقوق الإنسان

٤٢- تواصل حكومة بنغلاديش انتهاج سياسة 'عدم التسامح مطلقاً' إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أجهزة إنفاذ القوانين. ووضع قانون لإصلاح الشرطة يتضمن مدونة صارمة لقواعد السلوك، واعتمدت ممارسات مراعية لمصالح السكان في عمل الشرطة من خلال إنشاء مخافر نموذجية للشرطة ومراكز لدعم الضحايا في مخافر الشرطة الرئيسية. ووفقاً للقوانين السارية، ليس هناك مجال لإفلات القوات المسلحة وأجهزة إنفاذ القوانين من العقاب على انتهاك حقوق الإنسان [التوصية ١٠]. وحيثما يلجأ المجرمون إلى استخدام الأسلحة النارية خلال العمليات العادية التي تنفذ ضدهم، لا يجوز للموظفين المعنيين بإنفاذ القانون اللجوء إلى استعمال القوة أو إطلاق النار إلا كملاذ أخير لحماية الحياة والممتلكات العامة وممارسة الحق في الدفاع عن النفس، بمقتضى أحكام القانون الجنائي. وتتبع أجهزة إنفاذ القوانين مدونات قواعد السلوك وقواعد الاشتباك الخاصة بها. ولا يجوز الخلط بين تلك العمليات و'القتل خارج نطاق القضاء' لأن قوانين بنغلاديش لا تتضمن أي قاعدة قانونية تبرر هذا القتل [التوصيتان ١٠ و ٢٠].

٤٣- وبعد كل حادث من حوادث استعمال القوة أو تبادل إطلاق النار من جانب الشرطة أو كتيبة التدخل السريع أو أي جهاز آخر من أجهزة إنفاذ القوانين، حتى وإن جرى الحادث في سياق أداء مهام مرخص لها، تجري السلطات المختصة مجموعة من التحقيقات والتحريات. وإذا تبين من خلال التحقيق أن أحد أفراد الجهاز المعني قد أحل بمدونة قواعد السلوك وانتهاك حقوق الإنسان، تُتخذ في حقه الإجراءات القانونية والتأديبية المناسبة. فخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ مثلاً، أُحيل أكثر من ٦٠٠ فرد من أفراد كتيبة التدخل السريع إلى العدالة، فعوقب بعضهم بالسجن أو الفصل أو إنهاء الخدمة بسبب ارتكاب جرائم مختلفة وانتهاكات لحقوق الإنسان [التوصية ٢٦]. وتقوم خلية للتحقيق الداخلي، وهي فريق خاص دُرب ونظم بدعم من حكومة الولايات المتحدة، بالتحقيق في أي حادث ينطوي على لجوء أفراد الكتيبة إلى استعمال القوة أو إطلاق النار.

٤٤- وشهدت الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ تراجعاً كبيراً في عدد المجرمين الذين قُتلوا أثناء تبادل إطلاق النار مع الكتيبة مقارنة بفترة السنوات الخمس السابقة (من ٥٤٦ قتيلاً إلى ١٨٨ قتيلاً).

وفي الحالات التي وقعت فيها إصابات خلال العمليات، قُدم العلاج الطبي المناسب فوراً للمصابين. ومن جهة أخرى، قُتل ما مجموعه ٧٧ فرداً من أفراد الكتيبة وأصيب ٢٥٠ فرداً آخرون بجروح خطيرة في تلك الحوادث.

## الاحتجاز والتعذيب

٤٥- تنص المادة ٣٣ من الدستور على عدم جواز إلقاء القبض على أي شخص أو احتجازه لدى الشرطة دون إبلاغه بأسباب اعتقاله. وحددت المحكمة العليا في قضية منظمة بنغلاديش للمعونة والخدمات القانونية (BLAST) ضد بنغلاديش وآخرين<sup>(١٠)</sup> تدابير الضمانات ضد الاعتقال التعسفي من جانب الشرطة بموجب المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية. وكلما احتُجز مجرم أو مشتبه فيه، فهو يعامل وفقاً للأحكام القانونية السارية بموجب قانون الإجراءات الجنائية؛ ولوائح الشرطة في بنغلاديش لعام ١٨٦٠، والقوانين ذات الصلة. وبموجب قانون الإجراءات الجنائية، يحقق قاض في أي حادث وفاة يقع خلال الاحتجاز لدى الشرطة.

٤٦- وتنص المادة ٣٥ من الدستور على أنه لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتنص لوائح الشرطة أيضاً على ضمانات معينة لحماية السجناء من التعذيب. ويُعامل بجدية مع أي حادث أو ادعاء يتعلق بالتعذيب في السجن، ويُكفل اتخاذ إجراءات إدارية في حق المسؤولين. وبموجب توصية لجنة إصلاح السجون، أُلغيت العقوبة البدنية في السجون. وتنفذ حكومة بنغلاديش، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، برامج للدعوة والتدريب موجهة إلى أجهزة إنفاذ القوانين وسلطات السجون بشأن الضمانات الدولية لمناهضة التعذيب [التوصيتان ١٠ و ٢٠].

## إصلاح السجون

٤٧- يتجاوز عدد السجناء القدرة الاستيعابية الرسمية للسجون في بنغلاديش مما يؤدي إلى الاكتظاظ. واتخذت الحكومة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ خطوات لبناء سجون جديدة تتسم بالاتساع وتوفير الظروف الصحية. وقد بدأ بالفعل تشغيل أربعة سجون مركزية جديدة بينما تتواصل أعمال بناء سجنين مركزيين آخرين مخصصين للمسجونين رهن المحاكمة [التوصية ٢٠].

٤٨- وتبذل سلطات السجون جهوداً متواصلة لتحويل السجون إلى إصلاحيات حيث تُتاح للسجناء فرصة الخضوع لتدابير تقويمية وأسلوب حياة منضبط، فضلاً عن تعلم مهارات جديدة للحصول على عمل مربح عند الإفراج عنهم. وتوجد في كل سجن ترتيبات إقامة في

أماكن مغلقة ومحمية مخصصة للسجنات، حيث يُسمح للأطفال حتى سن السادسة من العمر البقاء مع أمهاتهم.

## اختطاف المواطنين

٤٩ - لا يتضمن النظام القانوني القائم أي إشارة إلى 'الاختفاء'/'الاختفاء القسري'. والتعبير المعترف به قانوناً كمقابل لهذا الفعل بموجب القانون الجنائي هو 'الاختطاف'. ووفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، يشكل الاختطاف جريمة تقتضي تدخل الشرطة دون أمر من المحكمة ويكون ضابط مركز الشرطة ملزماً برفع دعوى والتحقيق لدى تلقي أي معلومات متعلقة بالاختطاف. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢، سُجل لدى الشرطة ما مجموعه ٢٩٤١ قضية اختطاف في جميع أنحاء البلد. وتمكنت أجهزة إنفاذ القوانين، في أكثر من ٥٠ في المائة من الحالات، من العثور على الضحايا، والعثور في بعض الحالات على جثث متخلى عنها. وقد استرجعت كتيبة التدخل السريع، مثلاً، ١٤٠٠ محتطف وألقت القبض على ٨٠٠ خاطف.

٥٠ - وشهدت الآونة الأخيرة ميلاً إلى انتحال اسم كتيبة التدخل السريع وغيرها من أجهزة إنفاذ القوانين فيما يتعلق بقضايا الاختطاف. وأوقفت الكتيبة، حتى الآن، أكثر من ٥٠٠ مجرم متتكرين في صفة أفراد تابعين لتلك الأجهزة، بمن فيهم المجرمون المتورطون في عمليات الاختطاف.

## عقوبة الإعدام

٥١ - رغم أن قوانين بنغلاديش تتضمن حكماً ينص على عقوبة الإعدام، فإن تطبيقها يقتصر على حالات انتقائية جداً تتمثل في أخطر الجرائم وأبشعها، ويخضع للإجراءات القانونية الواجبة والضمانات القضائية. ويُمنح المدانون المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام خيار طلب عفو رئاسي. وتسجل بنغلاديش نسبة منخفضة للغاية من تنفيذ أحكام الإعدام. فخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، نُفذ حكم الإعدام على ١٩ شخصاً. وفي قضية منظمة بنغلاديش للمعونة والخدمات القانونية ضد بنغلاديش<sup>(١١)</sup>، خلُصت المحكمة العليا إلى أن أي حكم قانوني يقضي بفرض عقوبة الإعدام كعقاب دون استكشاف خيارات أخرى هو حكم مخالف للدستور [التوصية ١٩].

## مكافحة الاتجار بالبشر

٥٢ - تعطي حكومة بنغلاديش الأولوية القصوى للقضاء على الاتجار بالبشر وهرب الأشخاص والأشخاص والأجرام الأخرى ذات الصلة. وقد سنت الحكومة تشريعاً شاملاً لمكافحة الاتجار



بعنوان قانون عام ٢٠١٢ بشأن ردع وقمع الاتجار بالبشر، وخطة العمل الوطنية ٢٠١٢-٢٠١٤ لمكافحة الاتجار بالبشر [التوصيتان ١٦ و ٢٣].

٥٣- وشكلت لجنة مشتركة بين الوزارات تحت إشراف وزارة الداخلية لتنسيق الجهود الجارية في منع الاتجار بالبشر. وشكلت لجان مماثلة على مستوى المقاطعات والمقاطعات الفرعية والمجالس القروية. وأنشئت خلية للرصد في مقر الشرطة وفي كل مقاطعة للقيام، على وجه الخصوص، برصد الملاحقة الجنائية للاتجار بالبشر. وأنشأت وزارة الداخلية أيضاً فرقة عمل للعثور على الضحايا، ولا سيما النساء والأطفال، وإنقاذهم وإعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم. وبفضل جميع هذه المبادرات، ارتقت بنغلاديش من "قائمة المراقبة من المستوى ٢" إلى "المستوى ٢" في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الاتجار بالأشخاص.

٥٤- وعلى الصعيد الإقليمي، صدقت بنغلاديش على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لعام ٢٠٠٢ بشأن منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء. وأنشأت بنغلاديش والهند فرقة عمل مشتركة لمنع الاتجار بالأطفال والنساء. وبنغلاديش عضو نشط في عملية بالي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص والجرائم الأخرى ذات الصلة. وينظر البلد حالياً في التصديق على بروتوكول باليرمو بشأن الاتجار بالبشر.

## مكافحة الإرهاب

٥٥- تتخذ الحكومة الحالية موقفاً ثابتاً في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف. وعليه، فقد نجحت بنغلاديش، خلال السنوات الأربع الماضية، في تدمير معظم الشبكات والجماعات الإرهابية المعروفة داخل حدودها. وسن البرلمان قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٩ وقانون منع غسل الأموال لعام ٢٠١٢ تمثيلاً مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ووضعت الحكومة الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب. وأنشأت وزارة الداخلية لجنة أساسية لتنسيق العمل في مجال منع الإرهاب ووقمه.

٥٦- وتعمل بنغلاديش، بوصفها دولة طرفاً في جميع صكوك الأمم المتحدة الثلاثة عشر لمكافحة الإرهاب، على تنفيذ الإصلاحات القانونية اللازمة لضمان الامتثال الوطني. وصدقت بنغلاديش على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية تجسداً لالتزامها بجهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي. واتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك فرض حظر على المنظمات الإرهابية والإرهابيين الواردة أسماؤهم في قائمة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧.

## السلامة على الطرق

٥٧- بغية التقليل من حوادث الطرق إلى أدنى حد، اتخذت الحكومة تدابير لوضع خطة عمل استراتيجية وطنية للسلامة على الطرق بعد كل ثلاث سنوات. وسن البرلمان القانون الوطني للنقل البري والمرور لعام ٢٠١٢. ونشرت حكومة بنغلاديش شرطة الطرق السريعة لإنفاذ تدابير السلامة على الطرق، وأنشأت مراكز لمعالجة الإصابات الخطيرة على الطرق السريعة الوطنية.

## حرية التجمع

٥٨- يكفل الدستور لكل مواطن الحق في التجمع والمشاركة في الاجتماعات والمسيرات العامة سلمياً وبدون سلاح، رهناً بقيود معقولة يفرضها القانون. ووفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، يصدر الحكم المتعلق بتقييد أي تجمع عن قاضي المقاطعة، ما عدا في المناطق الحضرية الكبرى. ومع ذلك، يمكن للشرطة بموجب القانون التدخل في أي تجمع عندما يتحول إلى تجمع غير قانوني يشكل تهديداً للحياة والممتلكات العامة.

## حرية التعبير

٥٩- وفقاً للضمان الدستوري لحرية التعبير والوجدان والصحافة، تشجع حكومة بنغلاديش وجود وسائل إعلام نابضة بالحياة وتدفع حر للمعلومات في جميع أنحاء البلد. وقد سُحبت أحكام قانون السلطات الخاصة لعام ١٩٧٤ المتعلقة بمراقبة وسائل الإعلام لجعل هذه الوسائل حرة من أي شكل من أشكال الرقابة. وسُحِبَ أيضاً الحكم الوارد في قانون الإجراءات الجنائية المتصل بإصدار أمر القبض على الأشخاص في قضايا التشهير، لكي لا يتعرض الصحفيون للاعتقال أو المضايقة دون إخطار يقدم في غضون آجال كافية مسبقة بشأن الادعاءات الموجهة ضدهم [التوصية ٨].

٦٠- وتتمتع وكالات ووسائل الإعلام الجديدة بحرية تامة في نشر الأخبار والمعلومات. وتعمل حكومة بنغلاديش حالياً على صياغة سياسة وطنية للث من خلال لجنة مؤلفة من ممثلي وسائل الإعلام والمجتمع المدني. وتعمل الحكومة بجد على تقديم أي مجرم متورط في قتل صحفيين أو الاعتداء عليهم إلى العدالة. ويعزى إغلاق أي من وسائل الإعلام المطبوعة أو الإلكترونية إلى قرار صادر عن المحكمة يتعلق بمنازعات بشأن ملكيتها أو عدم سداد القروض المصرفية.

٦١- وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٢، وصل مجموع عدد وسائل الإعلام المطبوعة في البلد إلى ٤٦٣. وشكلت الحكومة المجلس الثامن للأجور في حزيران/يونيه ٢٠١٢ لاستعراض دفع أجور الصحفيين وبدلاتهم.

٦٢- وفرضت هيئة تنظيم الاتصالات في بنغلاديش وفقاً مؤقتاً على موقع يوتيوب فيما يتعلق بتحميل مقاطع الفيديو والتعليقات المهينة التي من شأنها أن تصدم المشاعر الدينية لأغلبية السكان. وتظل الحكومة ملتزمة بضمان الحرية والاستقلالية لعمل وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية والاجتماعية كوسيلة لتعزيز الديمقراطية.

## عاشراً - التثقيف والتوعية بحقوق الإنسان

٦٣- تضمنت السياسة الوطنية للتعليم لعام ٢٠١٠ حكماً ينص على توفير المعرفة بحقوق الإنسان على جميع المستويات التعليمية. وقد اضطلعت أجهزة القضاء والقوات المسلحة والشرطة وغيرها من أجهزة إنفاذ القوانين بإصلاحات مختلفة وبرامج تدريبية تهدف إلى تحسين احترام أفرادها لحقوق الإنسان [التوصية ٢٧]. وتدعم حكومة بنغلاديش مبادرات التوعية بحقوق الإنسان التي تنفذها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠٠٩، دأبت اللجنة بانتظام على إجراء حوارات تفاعلية مع الجهات المعنية للتوعية العامة بحقوق الإنسان، وأنجزت في عام ٢٠١١ دراسة استقصائية أساسية شاملة لتصوير المواطنين لحقوق الإنسان [التوصية ٩].

## حادي عشر - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### الحد من الفقر

٦٤- لما كانت القيود الاقتصادية تشكل أهم الأسباب الجذرية وراء انتهاك حقوق الإنسان وعدم إعمالها، اعتمدت بنغلاديش نهجاً متعدد الجوانب يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر البشري من جهة، وضمان حقوق الإنسان لمواطنيها من جهة أخرى. وقد أدت استراتيجية النمو الاقتصادي الشامل التي اعتمدها حكومة بنغلاديش إلى تقليص نسبة الفقر على نحو مثير للانتقال من ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣١,٥ في المائة في عام ٢٠١٠. ويبين الاستقصاء الأخير لدخل الأسر وإنفاقها، الذي أجري في عام ٢٠١٠، أن نسبة الفقر قد انخفضت في بنغلاديش بمعدل سنوي نسبته ٢,٤٦ في المائة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠ مقارنةً بالغاية المحددة بـ ٢,١٢ في المائة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وفّت بنغلاديش بالفعل بأحد مؤشرات الهدف ١ بتقليص نسبة فجوة الفقر إلى ٦,٥ مقارنةً بالغاية المحددة بـ ٨ في المائة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن بنغلاديش ستحقق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة النصف من ٥٦,٦ في المائة إلى ٢٩ في المائة قبل عام ٢٠١٥. وقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العقدين الماضيين. وحافظت بنغلاديش على نمو مطرد تجاوز معدله ٦ في

المائة خلال السنوات الخمس الماضية [التوصيتان ٣٠ و ٣٦]. ولكن رغم هذه الإنجازات، لا يزال الحد من الفقر يشكل تحدياً رئيسياً أمام بنغلاديش.

### خلق فرص العمل

٦٥- خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، خلقت حكومة بنغلاديش فرص العمل لـ ٤٥٠.٠٠٠ شخص في القطاع العام. وتلقى ٦٠٠.٠٠٠ شاب عاطل عن العمل تدريباً على العمل الحر وحصل ٥٥ ٢٥٤ شاباً على وظيفة مؤقتة في إطار خطة الخدمة الوطنية. ويوزع مصرف العمل قروضاً بدون اشتراط الضمان على الشباب تصل قيمتها إلى ١٠٠.٠٠٠ تاكا. وتظل الحكومة ملتزمة بإيجاد فرص العمل وتدريب الناس على مزاوله الأعمال الحرة [التوصية ٣٠].

### الأمن الغذائي

٦٦- منذ الاستقلال، زادت بنغلاديش إنتاجها الغذائي بمقدار ثلاثة أمثال. وينتج البلد حالياً أكثر من ٣٤ مليون طن من الحبوب الغذائية سنوياً، وأوشك على بلوغ الاكتفاء الذاتي في الأرز. وسجل احتياطي الحبوب الغذائية رقماً قياسياً قدره ١,٥ مليون طن. وتهدف حكومة بنغلاديش إلى تحقيق الأبعاد الثلاثة للأمن الغذائي، وهي الوفرة وإمكانية الوصول والانتفاع، من خلال تنفيذ السياسة الوطنية للغذاء وخطة عملها (٢٠٠٨-٢٠١٥) وخطة الاستثمار القطرية (٢٠١٠-٢٠١٥).

٦٧- وبغية ضمان الأمن الغذائي للفقراء، عززت الحكومة الحالية نطاق ومخصصات برامج مبيعات السوق المفتوحة، وتنمية الفئات الضعيفة، وتغذية الفئات الضعيفة، واختبار الإغاثة، والغذاء مقابل العمل. وارتفع عدد المستفيدين من ٣٠ مليون إلى ٤٠,١٧ مليون شخص. واعتمدت الحكومة أيضاً بطاقة السعر العادل التي توفر ٢٠ كيلوغراماً من الحبوب الغذائية لكل شخص شهرياً بسعر مدعوم.

٦٨- وزاد نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية من ٢ ٢٣٨,٥ سعرة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢ ٣١٨,٣ سعرة في عام ٢٠١٠. وارتفع معدل استهلاك البروتين أيضاً من ٦٢,٥ غراماً في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٦,٢٦ غراماً في عام ٢٠١٠. وفي الأجزاء الشمالية من البلد، أمكن التخفيف من حدة الوضع الشبيه بالجماعة الذي كان يسود سابقاً خلال موسم ما قبل الحصاد، وذلك من خلال تضافر عمل الحكومة والمنظمات غير الحكومية [التوصيات ٣٠ و ٣١ و ٣٦].

## الرعاية الصحية الشاملة

٦٩- شرعت حكومة بنغلاديش في تنفيذ "برنامج تطوير قطاع الصحة والسكان والتغذية" (٢٠١١-٢٠١٦). وفتحت الحكومة حتى الآن ١٣ ٠٠٠ عيادة مجتمعية، تقدم كل واحدة منها خدماتها في منطقة تضم ٦ ٠٠٠ شخص، لكي يستفيد جميع المواطنين من خدمات الرعاية الصحية. ووضعت بنغلاديش شبكة جيدة للغاية من الهياكل الأساسية الخاصة بالصحة وتنظيم الأسرة على المستوى الشعبي تضم ٣ ٥٠٠ مركز قروي للصحة ورعاية الأسرة و٤٠٧ وحدات لصحة الأمهات والأطفال وتنظيم الأسرة تعمل في المجمعات الصحية التابعة للمقاطعات الفرعية. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، حسّنت حكومة بنغلاديش ٢ ٧٢٢ مجمعاً صحياً في المقاطعات الفرعية، وعيّنت ٥ ٧٠٠ طبيب لزيادة معدل الأطباء مقارنة بعدد المرضى.

٧٠- وحققت بنغلاديش تقدماً كبيراً (٥٠ وفاة من كل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٩ مقابل ١٤٦ وفاة في عام ١٩٩٠) في مجال بقاء الطفل على قيد الحياة لدى الولادة على مدى العقود العديدة الماضية. وبنغلاديش هي من بين ١٦ بلداً في العالم تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن وفيات الأطفال. وفي عام ٢٠١٠، نالت رئيسة الوزراء الشبيخة حسينة جائزة الأهداف العالمية للألفية لعام ٢٠١٠، تقديراً للنجاح الذي أحرز في الحد من معدل وفيات الأطفال. وانخفض معدل وفيات الأمهات من ٣٢٢ في عام ٢٠٠١ إلى ١٩٤ في عام ٢٠١٠، مما يشكل انخفاضاً بنسبة ٤٠ في المائة في ٩ سنوات. وفي عام ٢٠١١، نالت رئيسة وزراء بنغلادش جائزة بلدان الجنوب للنجاح في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين صحة المرأة والطفل. ويظل معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أقل من ١ في المائة. وتراجع معدل انتشار الملاريا من ٧٧٦,٩ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٧٥ حالة في عام ٢٠١١. ويبلغ معدل نمو السكان ١,٣٤ في المائة ومعدل انتشار وسائل منع الحمل ٦١ في المائة. وشهد العقدان الأخيران ارتفاع متوسط العمر المتوقع في بنغلاديش من ٥٩ سنة إلى ٦٩ سنة [التوصية ٣٢].

## السلامة الغذائية

٧١- ينص قانون حماية حقوق المستهلك لعام ٢٠٠٩ على إنشاء لجان لحماية حقوق المستهلك من أجل التصدي للغش في الأغذية والسلع الأخرى لتحقيق الربح. وتقيم حكومة بنغلاديش بانتظام محاكم متنقلة للتأكد من معايير سلامة الأغذية ومحاكمة من تثبت إدانتهم بالغش في الأغذية. واتخذت الحكومة مبادرات إضافية لجعل أسواق المأكولات في المناطق الحضرية الكبرى خالية من الملوثات الكيميائية للأغذية.

## المياه والصرف الصحي

٧٢- بنت الحكومة ٨٢٣. ١٣٠ مصدرًا من مصادر المياه الخالية من الزرنيخ في جميع أنحاء البلد. ويوجد حاليًا مصدر واحد على الأقل من مصادر المياه الصالحة للشرب لكل ٩٥ شخصًا في المناطق الريفية. وبصرف النظر عن التلوث بالزرنيخ، يستعمل حوالي ٩٧,٨ في المائة من سكان بنغلاديش مصادر محسنة لمياه الشرب، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي ٨٦ في المائة لدى أخذ مسألة الزرنيخ بعين الاعتبار.

٧٣- وشرعت الحكومة في تنفيذ برنامج مكثف لحملة وطنية للصرف الصحي لضمان تعميمه بنسبة ١٠٠ في المائة. واعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية للصرف الصحي لتحقيق التغطية الشاملة في هذا المجال. ويستخدم حوالي ٦٣,٥ في المائة من السكان خدمات صرف صحي محسنة في جميع أنحاء البلد.

## السكن وإعادة التأهيل

٧٤- تمكنت حكومة بنغلاديش، بفضل إيلاء اهتمام خاص للفقراء الذين لا يملكون أرضاً والفقراء المهمشين، من إعادة تأهيل ١٠٩ ٠٠٠ أسرة في إطار مشروع أسريان على مرحلتين. وقد استفادت ١٠٣٨ أسرة من البرنامج الرئيسي الذي تنفذه الحكومة الحالية بعنوان بيت واحد، مزرعة واحدة. وصُمم برنامج العودة إلى المنزل (Ghorey Phera) لعكس الهجرة من الريف إلى الحواضر. ووُزع حوالي ٥٢ ٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة (khas land) على ١١١ ٦٧٣ أسرة لا تملك أرضاً. وأعيد تأهيل حوالي ٢ ٦٠٠ أسرة تعيش في بيوت عائمة في العاصمة. وسن البرلمان قانون (إعادة تأهيل) المتسولين والمشردين لعام ٢٠١١ لتوفير المأوى للأشخاص المنكوبين وإعادة تأهيلهم. وتبني الحكومة حالياً ٤١ ٠٠٠ قطعة أرض و ٢٥ ٥٠٠ شقة في العاصمة ومقاطعات أخرى لتوفير مرافق سكنية لذوي الدخل المنخفض والمتوسط.

## التعليم للجميع

٧٥- أعطت حكومة بنغلاديش أولوية قصوى لتوفير التعليم للجميع بتخصيص أكبر اعتماد في الميزانية الوطنية لهذا المجال. وحددت السياسة الوطنية للتعليم لعام ٢٠١٠ الأساس اللازم لتحقيق تغيرات نوعية بعيدة المدى في قطاع التعليم في البلد. والتعليم الابتدائي إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٠ سنوات. ويحصل جميع الأطفال المنتهين بالمدارس الابتدائية والثانوية على الكتب المدرسية مجاناً في اليوم الأول من العام الدراسي في جو احتفالي. وتعليم البنات حتى الصف الثاني عشر في المؤسسات العامة مجاني أيضاً. ويتلقى ٧,٨ ملايين طالب، ولا سيما الفتيات في المناطق الريفية، إعانات مالية

في المدارس الثانوية. ووضعت الحكومة صندوقاً استئمانياً للمساعدة في مجال التعليم تبلغ قيمته ١٠ بلايين تاكا لتقديم الدعم المالي للطلاب الفقراء والمستحقين [التوصية ٣٣].

٧٦- وتنفذ الحكومة برنامج الغذاء مقابل التعليم لدعم الطلاب المنحدرين من أسر محرومة. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١١، وفر مشروع الوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس التعليم الابتدائي لأكثر من ٧٥٠.٠٠٠ طفل منقطع عن الدراسة في ٢٢.٠٠٠ مركز من مراكز التعلم المعروفة شعبياً باسم مدارس *أناندا*. وقد حققت بنغلاديش بالفعل الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس نسبة ٩٩,٦٤ في المائة.

٧٧- وأنشئ ما مجموعه ٣٠٤٧ مختبراً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مراكز خدمات المقاطعات الفرعية والمؤسسات التعليمية. وتسنى الانتقال نحو رقمنة التعليم بفضل إقامة فصول دراسية متعددة الوسائط في ٢٠٥٠٠ مؤسسة تعليمية وتحويل ١٠٦ كتب دراسية إلى كتب إلكترونية. وفي إطار مبادرة تحديث التعليم الديني، أجريت دورات تدريبية مهنية في ١٠٠ مدرسة دينية واعتمدت دورات التخرج في أربعة تخصصات مختلفة في ٣١ مدرسة دينية لكل تخصص.

٧٨- وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، عُيِّن ٦٣.٠٠٠ مُدرِّس في المدارس الحكومية الابتدائية والثانوية. وبنيت ٤٥٠٠ مدرسة ابتدائية حكومية ومسجلة أو أعيد بناؤها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أتمت حكومة بنغلاديش ٢٦١٩٣ مدرسة ابتدائية خاصة في جميع أنحاء البلد. ونتيجة لهذا القرار، سيحصل ١٠٣٨٤٥ مدرساً على رواتبهم من خزانة الحكومة.

## حماية البيئة

٧٩- يُلزم التعديل الخامس عشر للدستور الحكومة بحماية البيئة والتنوع البيولوجي والأراضي الرطبة والأحراج والحياة البرية. وقد سن البرلمان قانون المحكمة البيئية لعام ٢٠١٠ (تعديل) قانون حفظ البيئة لعام ٢٠١٠. وبلغت مساحة الأراضي المغطاة بالأحراج ١٩,٤٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، أنشئت سبعة منتزهات وطنية جديدة وثمانية محميات للحياة البرية لحماية التنوع البيولوجي في البلد. ونالت بنغلاديش تقديراً دولياً لبرنامجها الخاص بالحراثة الاجتماعية. وقد شرعت الحكومة الحالية في تنفيذ مبادرة كبرى لتجريف الأنهار من أجل تسهيل الملاحة في المجاري المائية. ووافق مجلس الوزراء مؤخراً على مشروع قانون اللجنة الوطنية لحماية الأنهار لعام ٢٠١٢.

٨٠- وأعلنت الحكومة أن تفكيك السفن قطاع صناعي ووضعت قواعد بنغلاديش لتفكيك السفن وإعادة تدويرها لعام ٢٠١١ من أجل تنظيم مسألة التعرض للمواد الخطرة وضمان تطبيق أحكام قانون العمل، بما في ذلك تدابير الصحة والسلامة المهنية.

## التكيف مع تغير المناخ

٨١- رغم أن بنغلاديش تكاد لا تسهم إطلاقاً في الاحترار العالمي، فهي من أكثر البلدان تأثراً بتغير المناخ. وتخسر بنغلاديش حالياً ١,٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب زيادة تواتر وشدة الكوارث الطبيعية الناجمة عن المناخ. وتشير التقديرات المتاحة إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر بـمتر واحد سيغرق ما بين ١٥ في المائة و ٢٠ في المائة من المنطقة الساحلية في بنغلاديش. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تشريد نحو ٣٠ مليون شخص بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين.

٨٢- وقد اعتمدت الحكومة استراتيجية بنغلاديش وخطة عملها لمواجهة تغير المناخ لعام ٢٠٠٩. واضطلعت بتدابير تكيف مختلفة تشمل استحداث أنواع محاصيل تتحمل الفيضانات والجفاف والملوحة، وبناء حواجز، وتجهيز أراض منخفضة مستصلحة من البحر، وتشديد ملاحئ تحمي من الأعاصير، وتنفيذ مشاريع تحريج المناطق الساحلية. وسن البرلمان قانون الصندوق الخاص بتغير المناخ لعام ٢٠١٠، فأنشأت الحكومة بموجبه صندوقاً استثمارياً لتغير المناخ بمواردها الخاصة وصندوقاً لبناء القدرة على التأقلم مع تغير المناخ بدعم من الشركاء الإنمائيين. وفي عام ٢٠١١، تولت بنغلاديش رئاسة منتدى البلدان المعرضة لأثر تغير المناخ ونظمت إطلاق تقرير رصد قابلية التأثر بتغير المناخ لعام ٢٠١٢.

٨٣- وفي عام ٢٠١٢، قادت بنغلاديش مع الفلبين، في مجلس حقوق الإنسان، مفاوضات بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان تمخضت عن اتخاذ قرار بهذا الشأن، وذلك بهدف إبراز البعد المتعلق بحقوق الإنسان في العدالة المناخية والتشجيع على تحسين التفاعل بين الأوساط المعنية بتغير المناخ وتلك المعنية بحقوق الإنسان [التوصية ٤١].

## إدارة الكوارث

٨٤- اتخذت حكومة بنغلاديش تدابير للحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها وإدارتها. وسن البرلمان قانون إدارة الكوارث لعام ٢٠١٠، ووضعت الحكومة سياسة وطنية لإدارة الكوارث. ويعزز برنامج الإدارة الشاملة للكوارث مشاركة المجتمعات المحلية بنشاط ويساعد برنامج التأهب للأعاصير في تعبئة حوالي ٤٢ ٠٠٠ متطوع من المجتمعات المحلية في المناطق الساحلية في حالات الطوارئ. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، بُني ٥٠٠ مأوى من الأعاصير لأغراض متعددة من أجل الإجلاء في حالات الطوارئ، وعُزز نظام الإنذار المبكر وتوقعات الطقس بزيادة بناء قدرات وكالات الأرصاد الجوية وبحوث الفضاء. واشترت الآليات والمعدات اللازمة لمواصلة تجهيز دائرة المطافئ والدفاع المدني لمواجهة الحرائق والزلازل وغيرها من الكوارث.



## برامج شبكة الأمان الاجتماعي

٨٥- في السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣، خصصت حكومة بنغلاديش لهذا المجال ٥ ٢٢٧ ٥٠٥,٥ بليون تاكا، أي ما يعادل نسبة ٢,١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر و١١,٨٧ في المائة من الميزانية<sup>(١)</sup>. وقد زادت الحكومة الحالية إلى حد كبير من عدد المستفيدين من الإعانات المقدمة إلى المسنين والأرامل والمعوزات، كما رفعت قيمة الإعانة المقدمة إلى الأشخاص الذين حاربوا من أجل تحرير البلد، وغيرها من برامج شبكة الأمان الاجتماعي التي اعتمدها الحكومة خلال فترة ولايتها الأولى. وأصبح برنامج الشبكة يغطي نحو ٢٥,٣ في المائة من جميع الأسر في البلد.

٨٦- ووزعت الحكومة، عن طريق مؤسسة بالي كارما شاهاياك، قروضاً تمويلية صغيرة بلغت قيمتها ٢ ٤٠٤,٩٧ ملايين دولار أمريكي إلى غاية حزيران/يونيه ٢٠١١ على ٦ ٦٣١ ٨٧٠ مقترضاً تشكل النساء من بينهم ٩١,٢٩ في المائة [التوصية ٣٥].

## تبادل أفضل الممارسات

٨٧- تتقاسم بنغلاديش مع البلدان التي تعيش أوضاعاً مماثلة أفضل ممارساتها المتبعة لصالح شعبها، بما في ذلك النهج المحلية في مجالات الحد من الفقر، والتعليم، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي [التوصية ٣٥].

## ثاني عشر - الفئات المحتاجة إلى حماية خاصة

### الأطفال

٨٨- اعتمدت حكومة بنغلاديش، خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، السياسة الوطنية للطفولة لعام ٢٠١١، من أجل تعزيز وإدماج مبادئ عدم التمييز ومصلحة الطفل الفضلى واحترام آراء الطفل وضمان مشاركته لإعمال حقوقه. وتعكف الحكومة على صياغة سياسة وطنية لحماية الطفل واستكمال سياسة النهوض بمرحلة الطفولة المبكرة والرعاية. ولا يزال القانون الوطني للطفل لعام ٢٠١٢ في مرحلة استكمالته الأخيرة. وتُعرف السياسة الوطنية 'الطفل' باعتباره أي شخص دون سن الثامنة عشرة، بهدف ضمان حقوق الطفل بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل [التوصية ١٦].

٨٩- وبغية الإشراف بفعالية على تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالطفل لعام ٢٠١١، وُضع حكم بشأن تعيين أمين للمظالم معني بالأطفال [التوصية ١٣]. وبخصوص التحفظ

على المادة ٢١ من اتفاقية حقوق الطفل، ترى حكومة بنغلاديش أن الغرض من المادة يتحقق من خلال القوانين المحلية السارية، ولا سيما قانون الأوصياء والمكفولين لعام ١٨٦٠.

٩٠- واعتمدت الحكومة السياسة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال لعام ٢٠١٠. وتهدف هذه السياسة، في جملة أمور، إلى إخراج الأطفال العاملين من مختلف أشكال المهن، ولا سيما الأعمال الخطرة وأسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦. وقد صيغت بالفعل خطة عمل وطنية لتنفيذ تلك السياسة ووضعت القائمة النهائية للأعمال الخطرة عن طريق اللجنة الاستشارية الثلاثية [التوصية ٢٢]. وأنشئت وحدة معنية بعمل الأطفال في وزارة العمل والعمالة لتخطيط ورصد تنفيذ جميع التدخلات المتصلة بعمل الأطفال.

٩١- وأصدرت المحكمة العليا حكماً بشأن الالتماس رقم ٢٠١٠/٥٦٨٤ يقضي بحظر جميع أشكال العقاب في المؤسسات التعليمية كافة، الابتدائية والثانوية. ووفقاً لذلك، حظرت الحكومة، من خلال إصدار تعميم، جميع أشكال العقاب البدني في كل المؤسسات التعليمية. وبخصوص الالتماس رقم ٢٠٠٨/٥٩١٦، أصدرت المحكمة العليا مبادئ توجيهية بشأن حماية الأطفال من التحرش الجنسي [التوصيات ١٦ و ٢١ و ٢٣].

٩٢- ويتناول مشروع القانون الوطني بشأن الطفل مسألة الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية من أجل تحسين قضاء الأحداث. بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل. ويُحتجز الأحداث حتى سن ١٨ عاماً في عنابر منفصلة في السجون وغالباً ما يُرسلون إلى مراكز تنمية الأحداث تحت إشراف وزارة الرعاية الاجتماعية [التوصية ١٦]. ويجري تنفيذ برنامج لتمكين الفتيان والفتيات في ٧ مدن بالمحافظات لإحداث تغييرات إيجابية في المواقف المتخذة إزاء المراهقين.

## المرأة

٩٣- أظهرت الحكومة الحالية التزاماً ثابتاً بتمكين المرأة. فُيخصص في البرلمان الوطني ٥٠ مقعداً للنساء. ويمكن للنساء أيضاً أن يدخلن غمار المنافسة الانتخابية ويُنتخبن لشغل المقاعد الثلاثمائة المتبقية. ومن بين النساء في المناصب العليا رئيسة الوزراء ونائبة رئيس البرلمان وزعيمة المعارضة وعدد من الوزيرات المعينات بوزارات هامة. وفي هيئات الحكم المحلي، يُخصص ثلث المقاعد للنساء لشغلها بانتخابات مباشرة [التوصية ٣٧].

٩٤- وتهدف السياسة الوطنية لتنمية المرأة لعام ٢٠١١ إلى تهيئة بيئة مواتية أكثر لتمكين المرأة وتمييزها والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضدها. ويتضمن قانون (منع) العنف المتزلي (والحماية منه) لعام ٢٠١٠ أحكاماً قانونية صارمة لحماية المرأة والطفل من كل أشكال العنف المتزلي. ويحظر قانون مكافحة الأعمال الإباحية لعام ٢٠١٢ إنتاج جميع أشكال المواد الإباحية وتسويقها ونشرها، مع التركيز على حماية المرأة والطفل [التوصية ٢٣].

٩٥- أما فيما يتعلق بصاحبات المشاريع، فقد رفعت الحكومة قيمة القروض بدون اشتراط الضمان إلى ٢,٥ مليون تاكا. وأنشأت الحكومة مركزاً للمبيعات في العاصمة لتعزيز وصول صاحبات المشاريع مباشرة إلى الأسواق. وشهدت مشاركة المرأة المتنامية في قطاع العمل الرسمي زيادة كبيرة. وشكلت الحكومة فرقاً للرصد من أجل ضمان عدم التمييز في الأجور، والحصول على استحقاقات الأمومة، وتنفيذ أحكام قانون العمل المراعية للاعتبارات الجنسانية [التوصية ١٣]. ومددت الحكومة إجازة الأمومة لجميع الموظفات الحكوميات لتصل إلى ستة أشهر بأجر كامل [التوصية ١٥]. ويُشجّع القطاع الخاص على أن يحدو حدو الحكومة في هذا الصدد. وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، تلقت ٢٠٠ ١٠١ امرأة عاملة، ولا سيما المرضعات والحوامل، استحقاقات الأمومة.

٩٦- ويكفل (تعديل) قانون الجنسية لعام ٢٠٠٩ للبنغلاديشيات المتزوجات من أجناب إمكانية منح حقوق الجنسية لأطفالهن. وفي عام ٢٠١٠، جعلت الحكومة إدراج هوية الأم في جميع الوثائق المتعلقة بالطفل أمراً إلزامياً [التوصية ١٥].

٩٧- ولا تزال الحكومة تنظر فعلياً في سحب التحفظ على المادة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويتواصل بحث الآثار المترتبة على سحب التحفظ على المادة ١٦-١ (ج) بالتشاور مع كل الجماعات الدينية والعرقية [التوصية ٣].

## العنف ضد المرأة

٩٨- تعطي حكومة بنغلاديش أولوية لضمان حماية المرأة من العنف. وتدير وزارة شؤون المرأة والطفل خلية مركزية لضمان تنسيق العمل المتعلق بمنع العنف ضد المرأة والطفل وتقديم الدعم الضروري إلى ضحايا العنف. وتتعهد الوزارة حالياً خطأً هاتفياً للمساعدة (١٠٩٢١) من أجل تقديم المساعدة القانونية والطبية وفي مجالي إعادة التأهيل والمشورة إلى ضحايا العنف.

٩٩- وأنشئت مراكز جامعة لمعالجة الأزمات في كل واحدة من عواصم المحافظات السبع لتقديم الخدمات الطبية والدعم القانوني والمأوى وإعادة التأهيل للنساء ضحايا العنف. وأنشئ أيضاً مركز وطني للمشورة في مجال الصدمات بغرض تقديم المشورة النفسية الاجتماعية إلى النساء ضحايا العنف. وتعمل الوزارة على تطوير المهارات والتدريب في مجال المساعدة القانونية من أجل تيسير إعادة تأهيل ضحايا العنف.

١٠٠- وأنشئت 'خلية خاصة' تضم شرطيات في مقر الشرطة وفي أربعة مخافر للشرطة لتلقي الشكاوى ومساعدة النساء والأطفال ضحايا العنف. ووفقاً لتوجيهات المحكمة العليا، أنشئت لجان للشكاوى في جميع الوزارات/الدوائر الحكومية والمؤسسات التعليمية وأماكن العمل الأخرى لتلقي الادعاءات المتعلقة بالتحرش الجنسي ضد المرأة والنظر فيها. وشكلت وزارة الداخلية 'خلية معنية برصد قضايا الاعتداء بالأحماض' من أجل القيام برصد فعال

للتقدم المحرز في الإجراءات القانونية المتعلقة بمقاضاة المعتدين بالأحماض على النساء والفتيات. وأنشأت الحكومة صندوقاً خاصاً لمساعدة ضحايا الاعتداءات بالأحماض. وبغية التصدي للشر الاجتماعي المتمثل في التحرش بالفتيات، ولا سيما الطالبات، أدرجته الحكومة كجريمة في قانون المحاكم المتنقلة لعام ٢٠٠٩ الذي ينص على إجراء محاكمة موجزة لمرتكبيه. ويقدم المختبر الوطني لتحليل الحمض النووي الخدمات إلى ضحايا الاغتصاب وغيره من الجرائم العنيفة [التوصيتان ١٥ و ٢١].

١٠١- وفي أيار/مايو ٢٠١١، أصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة العليا حكماً أعلنت فيه أن إصدار الفتاوى لمعاقبة أي فرد أمر غير مشروع. وبدأت الحكومة مراجعة قانون تقييد الزواج المبكر لعام ١٩٢٩. وأرسلت الحكومة توجيهات إلى جميع مسجلي الزواج تقضي بالزامية الاطلاع على شهادات تسجيل الميلاد و/أو بطاقات الهوية الوطنية لكل الفتيات أو الفتيان الذين يزوجون أنفسهم. ونظراً إلى الإنفاذ الصارم لقانون حظر المهر المفروض على المرأة لعام ١٩٨٠، فإن من الصعب الحصول على معلومات عن القضايا المتعلقة بالمهر [التوصيتان ١٥ و ١٦] /المرفق دال/.

### الأقليات الدينية

١٠٢- أعاد التعديل الخامس عشر للدستور إرساء العلمانية باعتبارها مبدأ أساسياً وتضمن المساواة في الوضع والحقوق على صعيد الممارسة بين الهندوسية والبوذية والمسيحية والأديان الأخرى. وتُعتبر الأعياد الرئيسية لجميع الأديان عطلاً رسمية ويُحتفل بها على مستوى الدولة. وتخصص الحكومة اعتمادات من الميزانية لتنمية جماعات الأقليات الدينية عن طريق صناديق استثمارية منفصلة للرعاية الدينية للهندوس والبوذيين والمسيحيين. وتعزز الحكومة الحالية قيمة 'لكل دينه، والأعياد للجميع' [التوصية ٢٩].

١٠٣- وأقر البرلمان القانون (المنقح) المتعلق بإعادة الممتلكات المكتسبة لعام ٢٠١٠ لتحديد الفترات الزمنية اللازمة لإعداد ونشر قائمة الممتلكات المكتسبة التي ينبغي أن تعاد إلى أفراد الطائفة الهندوسية. وسن البرلمان قانون تسجيل الزواج الهندوسي لعام ٢٠١٢ لتوفير الضمانات القانونية للهندوسيات المتزوجات، بما في ذلك من خلال تسجيل الزواج.

١٠٤- وأنشأت الحكومة الحالية لجنة للتحقيق القضائي في حوادث الاعتداء والنهب والاعتصاب والحرق العمد التي ارتكبت ضد الأقليات الدينية في أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠١. وشرعت الحكومة بالفعل في الإجراءات القانونية لتقديم الجناة إلى العدالة بناءً على نتائج تقرير اللجنة [التوصية ١٧].

١٠٥- وأدانت الحكومة بأشد العبارات الهجمات التي نُفذت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ على الأسر والمواقع الدينية البوذية في رامو في مقاطعة كوكس بازار والمناطق المجاورة لها.

وأنشأت الحكومة فور ذلك لجنة تحقيق، ونشرت مزيداً من أفراد قوات الأمن في المنطقة، وألقت القبض على مرتكبي الهجمات، واتخذت إجراءات ضد المسؤولين المتهمين. وقدمت الحكومة المساعدة المالية وغيرها إلى الأسر المتضررة لإعادة تأهيلها واتخذت خطوات مبكرة لإعادة بناء الأماكن الدينية التي دُمرت خلال الهجمات. ووفقاً لما دعت إليه رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، شكّلت لجان للحوار بين الأديان على المستوى المحلي لتفادي تكرار تلك الجرائم.

## الأقليات العرقية

١٠٦- أدرج التعديل الخامس عشر للدستور المادة ٢٣ ألف التي تنص على أن تتولى الدولة مسؤولية حماية وتطوير الثقافات والتقاليد المحلية الفريدة للجماعات القبلية والعرقية. وفي سياق متابعة ذلك، سنت حكومة بنغلاديش قانون المؤسسات الثقافية الخاصة بالأقليات العرقية لعام ٢٠١٠ من أجل حفظ وتعزيز التراث الثقافي واللغة والممارسات الدينية وأسلوب الحياة التقليدي لكل الجماعات العرقية التي تعيش في المقاطعات التلية والسهول. وتُخصَّص حصة نسبتها ٥ في المائة للمرشحين من الأقليات العرقية لتوظيفهم في القطاع العام. كما يُخصَّص ٣٢٥ مقعداً للطلاب المنتمين إلى أقليات عرقية في مؤسسات التعليم العالي. وقد اتخذت الحكومة تدابير لتوفير التعليم الابتدائي باللغات الأم لمختلف الجماعات العرقية. وتقديراً لهذه المبادرات، منحت اليونيسكو 'ميدالية التنوع الثقافي' لرئيسة الوزراء الشيخة حسينة في عام ٢٠١٢.

١٠٧- وبنغلاديش دولة طرف في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧ بشأن السكان الأصليين والسكان القبليين. وتشارك الحكومة في المشاورات حول اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩.

## تنفيذ اتفاق تلال تشيتاغونغ

١٠٨- بغية إحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في المقاطعات التلية الثلاث، وقَّعت حكومة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، خلال فترة ولايتها السابقة، اتفاق تلال تشيتاغونغ لعام ١٩٩٧ مع حزب الشعب المتحد لتلال تشيتاغونغ (Parbottyo Chottogram Jonosonghoti Shomity)، التي تمثل جميع مواطني تلال تشيتاغونغ. وتظل الحكومة الحالية ملتزمة التزاماً راسخاً بمواصلة تسريع وتيرة تنفيذ الاتفاق. وقد أعيد تشكيل اللجنة المعنية برصد تنفيذ اتفاق تلال تشيتاغونغ في عام ٢٠٠٩ برئاسة نائبة رئيس البرلمان. ويعمل كل من المجلس الإقليمي لتلال تشيتاغونغ ومجالس المقاطعات التلية الثلاث ومجلس تنمية تلال تشيتاغونغ معاً من أجل تنسيق مختلف الأنشطة الإنمائية في المنطقة.

١٠٩- وتُنفذ حتى الآن ٤٨ بنداً من الاتفاق من أصل ٧٢، بينما حظي ١٥ بنداً بتنفيذ جزئي ولا تزال ٩ بنود قيد التنفيذ. وتُقل حتى الآن ثلثا الإدارات (ما يناهز ٢٣ إدارة) من أصل ٣٢ إدارة مفوضة إلى مجالس المقاطعات التلية الثلاث. وأُخلي بالفعل ٢٣٨ معسكراً تابعاً للحيش. واتخذت الحكومة الحالية مبادرة لمواصلة استعراض وتعديل قانون اللجنة المعنية بتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي لعام ٢٠٠١، بالتشاور مع المجلس الإقليمي لتلال تشيتاغونغ. ويتجاوز معدل الإنفاق الإنمائي للفرد الواحد حالياً في تلال تشيتاغونغ المتوسط الوطني بمثلين ونصف. ومنذ عام ١٩٩٧، تلقت الوزارة المعنية بشؤون تلال تشيتاغونغ ٤٧٠ مليون تاكا في إطار برنامج التنمية السنوي. وأنشئ ٣٥٠٠ مركز في الأحياء لتوفير التعليم وتقديم خدمات الرعاية الصحية والصرف الصحي، حتى في المناطق النائية والوعرة [المرفق هاء بشأن حالة تنفيذ اتفاق تلال تشيتاغونغ] [التوصية ٣٤].

### الأشخاص ذوو الإعاقة

١١٠- أولت رئيسة الوزراء الشبيخة حسينة أولوية خاصة لحماية ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال المصابون باضطرابات طيف التوحد وغير ذلك من اضطرابات النمو والإعاقات ذات الصلة. وأجرت الحكومة الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن الإعاقة في عام ٢٠١١، ونفذت مجموعة من المبادرات شملت إنشاء ٣٥ مركزاً متخصصاً للمساعدة والخدمات خلال السنوات الثلاث الماضية. ويُتوقع أن يُعتمد قريباً مشروع قانون عام ٢٠١٢ بشأن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأمكن حتى الآن تدريب وإعادة تأهيل ١٣٠٠٠ طالب من ذوي الإعاقة في ٥٥ مدرسة متخصصة. وحُصصت لأول مرة حصة نسبتها ١ في المائة من جميع الخدمات الحكومية من الدرجة الأولى للأشخاص ذوي الإعاقة. واعتمدت الحكومة، عن طريق إدارة الخدمات الاجتماعية، قرضاً بدون فائدة تصل قيمته إلى ٢٥٠٠٠٠ تاكا للأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في مهنة حرة. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، قُدمت معاشات إلى ٣ ملايين فقير من ذوي الإعاقة ومُنح ٢٠٠٠٠ طالب من ذوي الإعاقة إعانة مالية شهرية. وأُتخذ قرار لبناء مجمع وطني لتوفير دعم متعدد الجوانب لذوي الإعاقة. وبغية دعم هذه الفئة في المناطق النائية، اعتمد برنامج للعلاج المتنقل [التوصية ٨].

١١١- وشرعت الحكومة في فحص المصابين بالتوحد في جميع العيادات المجتمعية، ووضعت خطة عمل وطنية بشأن التوحد وإعاقات النمو. وافتتحت المؤسسة الوطنية لتنمية قدرات ذوي الإعاقة (JPUF) مركزاً مرجعياً خاصاً بشأن التوحد، وهي تدير حالياً ٤٨ مدرسة للأطفال المصابين باضطرابات في النمو، منها ٧ مدارس شاملة للجميع. وأطلقت بنغلاديش المبادرة العالمية الأولى للصحة العامة بشأن التوحد، وقدمت أول قرار إلى الجمعية العامة للأمم

المتحدة بشأن التوحد وغيره من اضطرابات النمو في عام ٢٠١٢، وهو القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء.

## المسنون

١١٢- تولى الحكومة الحالية اهتماماً متزايداً لحماية المسنين ورعايتهم، ولا سيما الفقراء والمعوزين. ففي السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ وحدها، خصصت الحكومة ٨٩,١٠ مليون تاكا كإعانات للشيوخوخة استهدفت ٤,٧٦ ملايين مستفيد (٦٥ عاماً فما فوق). وتُعطى الأولوية للمعاقين بدنياً وذهنياً والمشردين ومن لا يملك أرضاً والأرامل والمطلقات ومن تخلت عنهم أسرهم. وقد وُزعت ٩٩,٥ في المائة من الأموال توزيعاً ناجحاً على المستفيدين [التوصية ٣٠].

## حقوق العمال

١١٣- تعطي الحكومة الأولوية لحماية ورفاه العاملين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، أعادت حكومة بنغلاديش تحديد أجور العمال في ٣٨ قطاعاً صناعياً خاصاً. وُرفِع، على وجه الخصوص، الحد الأدنى للأجر في قطاع الملابس الجاهزة إلى ٣٠٠٠ تاكا في الشهر.

١١٤- وسن البرلمان قانون عام ٢٠١٠ بشأن رابطة رعاية العمال والعلاقات الصناعية في مناطق تجهيز الصادرات لضمان رفاه العمال في تلك المناطق. ووفقاً لقانون العمل لعام ٢٠٠٦، ليس هناك ما يمنع من إنشاء نقابات في قطاع الملابس الجاهزة، وتظل الحكومة ملتزمة بتعزيز الأنشطة النقابية في هذا القطاع. وتوجد حالياً نحو ١٣٦ نقابة مسجلة في هذا القطاع.

١١٥- وشرعت الحكومة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، في تنفيذ المرحلة التحضيرية من "برنامج العمل الأفضل". ووُضعت خطة عمل وطنية في إطار برنامج لتعزيز حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي في قطاع الملابس الجاهزة. وصاغ المجلس الوطني للصحة والسلامة الصناعية سياسة عامة بشأن السلامة والصحة المهنية ما زالت في مرحلة الإقرار النهائية. ووُقع مؤخراً على بيان التزام ثلاثي بشأن السلامة من الحرائق في أماكن العمل. وتعمل دائرة المطافئ والدفاع المدني بشكل وثيق مع قطاع الملابس الجاهزة على وضع مبادئ توجيهية متكاملة للتفتيش وتدريب مديري المصانع على السلامة من الحرائق.

## العمال المهاجرون

١١٦- لما كانت بنغلاديش بلداً رائداً من بين بلدان منشأ العمال المهاجرين، فقد جعلت الحكومة من حماية حقوق هذه الفئة أولوية في مجال السياسة العامة خلال السنوات الأربع

الأخيرة. ومنذ عام ٢٠٠٩، تضاعف عدد العمال المهاجرين العاملين في الخارج إلى ٢,٠٤ مليون، وبلغت تحويلاًهم ٤٨ بليون دولار تسهم في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وسن البرلمان قانون عام ٢٠١٠ بشأن المصرف المعني برعاية المغتربين، حيث يقدم المصرف قروضاً سهلة دون اشتراط الضمان إلى الراغبين في الهجرة من أجل العمل وكذلك إلى المغتربين والعائدين للاستثمار ومزاولة المهنة الحرة.

١١٧- وتعمل حكومة بنغلاديش مع بلدان المقصد على خفض تكاليف الهجرة مع التركيز بوجه خاص على منع الاستغلال، ورفع مستويات الحد الأدنى للأجور، وضمان ظروف عمل وعيش آمنة وكرامة للعمال المهاجرين في الخارج، ولا سيما النساء. وفي عام ٢٠١٢، أنشأت بنغلاديش مع ماليزيا آلية للتواصل بين الحكومتين معنية بالهجرة القانونية للعمال ذوي المهارات المنخفضة تُبين الحد الأدنى للأجور وتنص على أحكام بشأن الهجرة الآمنة. ويجري وضع عقد عمل نموذجي يتضمن آليات إنفاذ مع بعض بلدان المقصد في الشرق الأوسط. وتقدم سفارات بنغلاديش في الخارج الرعاية وخدمات المساعدة القانونية إلى العمال المهاجرين في الخارج. وقد أنشأت الحكومة أول مركز مرجعي للنساء الراغبات في الهجرة لمساعدتهن على الحصول على المعلومات المناسبة.

١١٨- وتعمل الحكومة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، على مواصلة تعميم مراعاة مسألة الهجرة في عملية التنمية الوطنية. وتشارك بنغلاديش بنشاط في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وترأس حالياً عملية كولومبو، وهي منتدى إقليمي للبلدان الآسيوية الرئيسية من حيث مصدر العمالة. وستشارك بنغلاديش مع سويسرا، في آذار/مارس ٢٠١٣، في استضافة اجتماع مائدة مستديرة عالمي بشأن ديناميات السكان في سياق البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ [التوصيات ٣٦ و٣٨ و٣٩ و٤١].

### الفئات المهمشة اجتماعياً

١١٩- اتخذت حكومة بنغلاديش، خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، مبادرات لحماية مختلف الشرائح السكانية المهمشة (الداليت والمهاجرين) من التمييز والوصم. وقد أوعز مكتب رئيسة الوزراء إلى السلطات المعنية بتخصيص حصة أدناها ٨٠ في المائة لتوظيف أفراد تلك الفئات في وظائف خاصة في الحكومة والوكالات المستقلة والخاصة، وحصة خاصة في المؤسسات التعليمية. وأدرجت هذه الفئة أيضاً في برامج شبكة الأمان الاجتماعي ومخططات السكن المجاني التي تشمل الفئات الضعيفة [التوصية ١٨].

١٢٠- وفي السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣، خصصت الحكومة ١٦٧,٥ مليون تاكا لوزارة الرعاية الاجتماعية من أجل تعزيز رعاية مغايري الهوية الجنسية [التوصية ٢٧] والعجز وغيرهم. وواصلت الحكومة تنفيذ وتركيز برنامج التدخل للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط العاملين في تجارة الجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال



ومتعاطي المخدرات بالحقن. وتعمل الحكومة مع منظمات غير حكومية من أجل توعية أكبر عدد من السكان بحقوق الفئات المهمشة اجتماعياً.

## اللاجئون

١٢١- بنغلاديش ليست طرفاً في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، ومع ذلك فإنها تستضيف اللاجئين من ميانمار طيلة العقود الثلاثة الماضية، في ظل احترام تام لنظام الحماية الدولية. وبموجب اتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تستضيف الحكومة حوالي ٢٩٠٠٠ لاجئ في مخيمات للاجئين في مقاطعة كوكس بازار، بما يكلف نفقات قدرها الإجمالي ٤٧,٥ مليون دولار سنوياً. وتوصلت الحكومة في وقت سابق، بتشاور وثيق مع حكومة ميانمار، وبدعم من المفوضية، إلى عودة ٢٥٠٠٠٠ لاجئ طوعاً إلى ميانمار خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٥. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، اتخذت الحكومة الحالية عدداً من المبادرات لتعميق الحوار مع حكومة ميانمار لترتيب عودة من تبقى من اللاجئين طوعاً [التوصية ١٨]. ويصعب على بنغلاديش قبول أي تدفق إضافي للروهينغيا الوافدين إليها من ميانمار، بسبب ما تواجهه من تحديات اجتماعية اقتصادية وبيئية وديموغرافية.

## ثالث عشر - التحديات الهيكلية

١٢٢- تعاني بنغلاديش، باعتبارها أحد أقل البلدان نمواً، من بعض التحديات الهيكلية التي تشكل عوائق مستمرة أمام ضمان تمتع سكانها كافة تمتعاً تاماً بجميع حقوق الإنسان. وتشمل بعض التحديات الرئيسية ما يلي: الفقر وعدم المساواة في الدخل؛ والقيود المفروضة على الموارد؛ وعجز القدرات؛ والفجوة بين الأولويات الوطنية وسياسات الجهات المانحة؛ وآثار تغير المناخ؛ والعقلية الاجتماعية والثقافية السائدة؛ وعدم الوعي بحقوق الإنسان؛ ونقص حماية العمال المهاجرين؛ والثغرات في إنفاذ القوانين.

١٢٣- وستواصل الحكومة جهودها الدؤوبة، بشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي، للتغلب على تلك التحديات وتحقيق تطلعات شعبها تدريجياً في مجال حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في رؤيتها لعام ٢٠٢١.

## رابع عشر - تعهدات المستقبل

١٢٤- سعيًا للوفاء بالتزامها المقطوع في عملية الاستعراض الدوري الشامل، ستقوم بنغلاديش بما يلي:

- مواصلة سن تشريعات وطنية لتنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها؛
- مواصلة التعاون مع الإجراءات الخاصة والآليات، والنظر في توجيه دعوات إلى المقررين الخاصين؛
- مواصلة إيلاء اهتمام خاص لتمكين النساء والأطفال وشرائح السكان الضعيفة الأخرى؛
- مواصلة تمكين المؤسسات التي تعزز حقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة الجيدة وسيادة القانون؛
- تعزيز برامج التدريب والتوعية في مجال حقوق الإنسان للبرلمانيين والقضاة والموظفين المدنيين والمكلفين بإنفاذ القوانين والمحامين والصحفيين؛
- السعي بوجه خاص لتعزيز أعمال الحق في التنمية، باعتباره حقاً غير قابل للتصرف، ودعم الجهود الجارية لمواصلة تطوير هذا المفهوم وتحقيقه على صعيد الممارسة؛
- الاستمرار في متابعة مسألة حقوق الإنسان وتغير المناخ على المستويين الوطني والدولي؛
- مواصلة إشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إشراكاً تاماً في متابعة هذا الاستعراض الدوري الشامل وفي تعزيز حقوق الإنسان على جميع المستويات.

#### Notes

- <sup>1</sup> 'People's Empowerment and Development', A/Res/67/107, A/Res/66/224.
- <sup>2</sup> 'Sustainability and Equity: A Better Future for All, 'Human Development Report 2011.
- <sup>3</sup> 'World Economic Situation and Prospects', UN/DESA and UNCTAD, 2013.
- <sup>4</sup> Annex A contains the list of Acronyms for this document.
- <sup>5</sup> Part III of the Constitution.
- <sup>6</sup> Article 152 of the Constitution.
- <sup>7</sup> Part II of the Constitution.
- <sup>8</sup> *Dr. Mohiuddin Farooque vs. Bangladesh* (right to healthy environment), *Prof. Nurul Islam v Bangladesh* (banning tobacco advertisements), *BLAST v Bangladesh* (safe custody).
- <sup>9</sup> *Kazi Mukhlesur Rahman v Bangladesh* [1974] 26 DLR (AD) 44.
- <sup>10</sup> 65 DLR [2003] 363.
- <sup>11</sup> 63 DLR (2011) 10.